اقتصاد

فوق الطاولة

صناعيونا «المصريون»

علي هاشم

جملة من الأخطاء واظب صناعيونا اللاجئون في مصر على ارتكابها قبل وأثناء زيارتهم الأخيرة إلى سورية.. ففي الشكل، ثمة روحية مغالية في تقدير الذاتِ سكنت صدورهم، منحوها أكثر مما تستحق، فسوّلت لهم المساومة عليها كسلعة يمكن بيعها لإعلاننا الحكومي المتكرر حول أولوية استعادة رجال الأعمال الفارّين من أتون الحرب الوهابية على سورية.

وفي المضمون، أخطأ صناعيونا «المصريون» هؤلاء ساعة تأخروا بالعودة إلى بلدهم «الأصلي» لما بعد تحريرِ حلب، كما أخطؤوا بعد تحريرها حين أعلنوا عن «ضبِ الشناتي» مشترطين للعودة «موافقة الحكومة على مطالبهم»!.. قبل أن يلحقوا ذلك بثالثة الأثافي خلال زيارتهم الأخيرة محاولين بيع الماء في «حارة وزير المالية» عارضين تنظيم زيارة «لرجال أعمال مصريين لمناقشة إعادة الإعمار والإنتاج الصناعي» والتوسط لدى «المصريين لإعطاء استثناءات مهمة للمنتج السوري»!.. مقابل الاستجابة لإشاراتهم الموارية حول محو ضرائبهم الكبيرة التي ناهزت الحرب عمراً، ومعها قروض وازنة لم يدفعها بعضهم، يحدوهم الأمل –على ما يبدو– بأن تكون تلك الحرب كفلت نسيانها؟!.

من حيث انتهينا، فما دام صناعيونا يرون بأنفسهم قدرة على دفع مصر لمنح استثناءات لمنتجاتنا، ففي الواقع، نحن اليوم نتطلّع إلى رفع التمثيل الدبلوماسي، وهذا –لربما– قد يكون «جزرة» مناسبة راهنا للموافقة على مطالبهم، لا تلك الاستثناءات التي أعرب وزير المالية عن تقديرِه لها، لكن مع التأكيد أن الضرائب والقروض، يجب أن تُدفع في النهاية.

الخطأ الآخر ذو العلاقة بتقديرهم المتعاظم لذاتهم ومحورية عودتها لإنقاذنا، فلربما غاب عن صناعيينا المصريين –النساجين في معظمهم– أن بقاء وتائر الإنتاج عند حدودها الحالية –بغض النظر عن صوابيتها– هو سياسة حكومية تفرضها توقعات التضخم وتنشيط الاستهلاك، وهي لذلك، لن تقدم لهم ما لم تقدمه لمن صمدوا في منشآتهم كتفا إلى كتف مع الجيش في جبهاته، وخاصة لجهة تلبية احتياجاتهم من المواد الأولية النسيجية المستوردة بعد شح مصادرها المحلية.. وفي هذا السياق، يشعر المرء برغبة ملحة في مساءلة وزير الاقتصاد الذي يلعب دور عنق الزجاجة في وفرة مدخلات الإنتاج الوطني، حول مغزى تفاؤله بزيارة صناعيينا المصريين وهل كان مستعدا لمنحِهم ما لم يمنحه لصناع المعجزة الوطنية التي سيقصّها التاريخ بعد تحولهم الإنتاجي المرن من معامل المدمرة إلى الورش الصغيرة في المدن والأحياء، ومن انسداد منافذ التصدير إلى الانتصار الكبير في «سيريا مود» و«خان الحرير»؟!.

في الواقع، فالمعضلة الحكومية هذه ذات بعد أخلاقي، إذ إن عودة من لم يطلهم التدمير الإرهابي المنهج بكامل قوتهم وما اقتنصوه من أموال وطنية شغلوها وتربحوا منها يوم كانت تختزن قيمتها الشرائية الكبيرة، إنما تؤسس لإخلال بالعدالة التنافسية تجاه الصناعيين الوطنيين ممن يحملون «وسام التضرر» على صدورهم، وهنا تكمن عقدة وطنية لا تتيح لك بيع نخبتك الوطنية المتجذرة، مقابل وعود يلقيها محترفو الترحال.

في الملخص، فما سبق سيفرض على الحكومة الكيل بمكيالين لدى تناول الصناعيين الصامدين بما يكفل إطلاق منشآتهم القائمة وتلك التي يمكن استعادتها إلى أقصى ذروتها الإنتاجية والتشغيلية، وإلى ذلك الحين، يجب على صناعيينا اللاجئين كبح روحية المساومة التي تعتملهم، والتيقن من أن الطريق الوحيد لكسب قلوب مواطنيهم يمر بدفع أموالهم حتى آخر قرش، وقد يكون العدل دفعها بقيمتها السابقة وليس عقب تراجعها عشرات المرات.

الرئيس التنفيذي لبورصة دمشق:

قانون تحويل الشركات العائلية إلى مساهمة فشل.. والمطلوب تشريع يستهدف الشركات التي يتم تأسيسها خلال إعادة الإعمار

صالح حميدي

بيّن الرئيس التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية عبد الرزاق القاسم أن تحسن مؤشرات البورصة وأسعار الأسهم المتداولة فيها يعود إلى عدة عوامل، أبرزها الاستقرار في سعر الصرف خلال الأشهر الأخيرة وغياب التقلبات الشديدة، إذ بات الآن يتغير بمعدل من ليرتين إلى عشر ليرات، ما أضعف عمليات المضاربة بأسعار الصرف، وانتقال رؤوس أموال من سوق الصرف إلى سوق الأوراق المالية والاستثمار فيها عبر شراء وبيع الأسهم. واصفاً إياه بالاستثمار المضمون «وهي سمة الاستثمار في الأوراق المالية بشكل عام وإذ تم تحقيق عوائد جيدة فيه». مبيناً أن معدل الربح في السوق لمن احتفظ بأسهمه خلال ٢٠١٦ ولم يبع خلال الربع الأول من العام الجاري تتخطى ١٠٦٪، بمعنى أن بعض المستثمرين ضاعفوا رأسمالهم خلال تلك الفترة، ممن نوّعوا استثماراتهم في أكثر من شركة.

جاء ذلك خلال ندوة أقيمت على مدرج جمعية خريجي المعاهد التجارية في المزة يوم أمس بعنوان «سوق دمشق للأوراق المالية.. فرصتك للاستثمار الواعد»، بالتعاون مع نقابة المهن المالية والمحاسبية.

وأشار القاسم إلى أن السياسة النقدية أسهمت في المحافظة على المركز البنيوي للقطاع المصرفي بشكل عام والمصارف المدرجة في سوق الأوراق المالية بشكل خاص رغم الأزمة من خلال الحفاظ على مخصصات كافية لهذا القطاع، وشكلت الركيزة الأساسية والهامة للقطاع المصرفي والتأميني. مبيناً أن القطاع المصرفي سوف يتمتع بدخل جيد في مرحلة إعادة الإعمار مع القدرة على دفع أرباح للمساهمين والمستثمرين في السوق بسبب توقع العوائد المجزية في المستقبل القريب.

ولفت إلى أن العام ٢٠١٦ حقق نتائج جيدة بالمقارنة مع العام ٢٠١٥ من خلال تحقيق معظم الشركات المدرجة لعوائد جيدة في الأسهم تجاوزت الضعف، إلا أن الأمر لا يعني في الوقت ذاته أن توزيع الأرباح على المساهمين سيكون بالنسبة ذاتها، إذ هناك عائد يمكن أن تحتفظ به الشركات خلال هذه الفترة، ولا تقوم بتوزيعها كاملةً لظروف خاصة بكل شركة، على اعتبار أن جزءاً من الأرباح ناتج عن عمليات تنظيم قطع بنيوي غير محققة، ما يعني أن الوضع التشغيلي للشركات أصبح أفضل من الأعوام السابقة، علماً بأن أسعار بعض الأسهم ارتفع من مستوى ٩٠ ليرة إلى ١٩٠ ليرة تقريباً. موضحاً أن تحسن الأداء طال في معظمه القطاع المصرفي مع اختلاف نسبه بين بنك وآخر.

وميّز القاسم بين القيمة السوقية للأسهم والقيمة الدفترية في سوق الأوراق المالية مبيناً أن القيمة السوقية تفوق في بعض الأحيان القيمة الدفترية بأضعاف مضاعفة لأن التدفقات النقدية المستقبلية ومقدار الأرباح المتوقعة هي المحدد للقيمة السوقية، مبيناً أن المساهم في حال الشراء الآن فهو يشتري بأقل من القيمة الدفترية للشركة، ضارباً مثلاً لإحدى الشركات وقيمة أسهمها الدفترية ٥٦٥ ليرة للسهم في حين قيمة السهم السوقية ٣٤٠ ليرة الأمر الذي يشجع على الشراء. موضحاً أنه بعد تحسن السوق ومؤشر الأسعار واستمرار الفروق الكبيرة بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية للسهم يبشر بمرحلة استعادة التعافي في السوق. وضرب مثالاً القيمة السوقية لإحدى الشركات في بورصة مصر وتفوق القيمة الدفترية فيها بـ٢٣ ضعفاً معللا ذلك بوجود فرص استثمارية غير ظاهرة في دفاتر وسجلات الشركة وهذه الفروقات تعني أن هناك أصولاً مخفية غير ظاهرة في دفاترها.

وبين القاسم أن التنوع الموجود حالياً في السوق ضعيف ويتركز على البنوك والتأمين وشركة صناعية واحدة وشركة خدمات وشركة زراعية، وهي متوقفة عن التداول، منوهاً بأن أساس أسواق الأوراق المالية هي الشركات الصناعية والزراعية والخدمات، وأن تشجيع وإلزام الشركات بالإدراج يأتي نتيجة تحسن أداء السوق وتغيرات الأسواق بشكل عام، مشيراً إلى أن السوق وقع ضمن هذا الإطار على مذكرة تفاهم لإدراج شركة سيريتل للاتصالات الخليوية.

ولفت إلى أن مجلس إدارة البورصة سوف يعمل على تطوير أنظمة السوق والتداول والخدمات وتقديم خدمات جديدة تسهل على الاستثمار والدخول والخروج من السوق والوصول إلى المعلومات عبر إعداد التقارير والدراسات من إدارة السوق ونشرها للمساهمين والمستثمرين وعموم الجمهور الراغب بالاستثمار إضافة إلى العمل على تبادل الخبرات مع الأسواق الأخرى وتأهيل وتدريب الكوادر والحفاظ على ما تبقى منها ورفع سويتها إلى مستوى عال.

مبيناً أن السوق يحرص في المرحلة القادمة على استقطاب كافة المدخرات وخاصة منها المساهمة مستقبلاً في مرحلة إعادة الإعمار وضمان دخول هذه المدخرات إلى السوق ورفع جلسات السوق إلى خمس بدلاً من أربع حالياً خلال الأيام القادمة للوصول إلى قيم تحقق العدالة للمساهم وصاحب الشركة إضافة إلى آليات جديدة للإفصاح وكيفية تبليغها إلكترونيا بدلاً من الورقي ونشره على وقع السوق الالكتروني لتحقيق سرعة تبادل المعلومات وإظهارها للمستثمر.

وعلى صعيد الجهات الحكومية دعا إلى الخروج من نمط الشركات العائلية والمشروع الفردي مذكراً بفشل قانون تحويل الشركات الفردية والعائلية إلى شركات مساهمة وأن إدارة السوق تعد دراسة جديدة لهذا القانون مع مقترحات لتقديمها إلى الجهات الوصائية حيث هناك معوقات كبيرة أمام التحويل إلى مساهمة. مشيراً إلى إمكانية إيجاد تشريع في سوق الأوراق المالية يستهدف الشركات التي يتم تأسيسها خلال هذه المرحلة الخاصة بإعادة الإعمار وخاصة العقارية مثل المذكرة الموقعة بين المؤسسة العامة للإسكان ونقابة المهندسين وبعض ورجال الأعمال لإقامة شركة تطوير عقاري داعيا إلى ضرورة أن تؤسس شركات مساهمة عامة لإتاحة الفرصة لطرح أسهمها على الاكتتاب العام.

ودعا بنك سورية المركزي لوضع إستراتيجية جديدة لقياس المؤشرات وأنه من غير المعقول أن تبقى الشركات بلا بيانات.

من جانبه تساءل نقيب المهن المالية والمحاسبية فؤاد بازرباشي عن مدى قدرة المواطن على الاستثمار في هذا السوق وهو غير قادر على تأمين لقمة عيشه وكيف نستطيع إقناعه بذلك والبعض منهم يرون في شراء الدولار والاحتفاظ به لفترة من الزمن استثمارا رابحا حيث إن الاستثمار في سوق الأوراق المالية لا يتوازى مع التضخم النقدي الذي نعيشه في سورية رغم أنه استثمار ناجح.

في حين شكك بعض الحضور بقيم الأرباح المتحققة لكونها مأخوذة عن فترة زمنية محددة شهدت استقراراً نسبياً في أسعار الدولار وهي لا تعبر عن الواقع بشكل متكامل مقترحين أن تؤخذ عن فترات متعددة خلال السنوات السابقة.

> نقيب المهن المالية: الاستثمار في الأوراق المالية لا يتوازى مع التضخم النقدي الذي نعيشه رغم أنه استثمار ناجح

غرام الذهب إلى ١٩ ألف ليرة بسبب ارتفاع الدولار والأونصة

الوطن

ارتفع سعر غرام الذهب مع بداية الأسبوع الحالي فسجل غرام الذهب عيار ٢١ قيراطاً سعراً بـ١٩ ألف ليرة سورية، وفق التسعيرة اليومية المعلنة من جمعية الصاغة وصنع المجوهرات في دمشق.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح نقيب الصاغة غسان جزماتي أن السبب الرئيسي في الارتفاع يعود لصعود أسعار الذهب عالمياً، حيث سجلت الأونصة الذهبية العالمية سعراً بـ١٢٥٨ دولاراً مع نهاية الأسبوع الماضي، مسجلة ارتفاع بحوالى ٣٠ دولاراً عن السعر السابق.

مضيفاً إن هناك سبباً محلياً للارتفاع مرتبطاً بارتفاع سعر صرف الدولار، حيث تم التسعير وفق سعر وسطي بـ٥٣٠ ليرة سورية، بينما كان خلال نهاية الأسبوع الماضي ٥١٥ ليرة سورية، وبذلك تسجل الليرة الذهبية السورية سعراً بـ١٦٠ ألف ليرة سورية والأونصة الذهبية السورية سعراً بـ٦٩٠ ألف ليرة سورية، وأشار جزماتي إلى أن حركة البيع في أسواق دمشق تصل إلى حوالى ٣ كيلوغرامات يومياً، مع تحسن في عمليات الدمغ للصاغة في الجمعية.

وبين نقيب الصاغة أنه بعد انتهاء الانتخابات لمجلس إدارة جمعية الصاغة، يتم العمل حالياً على خطة لتحسين وتطوير واقع سوق الذهب في سورية وزيادة تحسين طرق وآليات الضبط ومنع الغش والتلاعب، إضافة إلى التخطيط لإطلاق منتجات جديدة سيصار إلى الحديث عنها في الوقت المناسب، وذلك في انتظار انتهاء الانتخابات لمجلس إدارة الاتحاد العام للحرفيين.

١٥٠ فرناً للخبز السياحي في دمشق... مشكلتها «المازوت»

عبد الهادي شباط

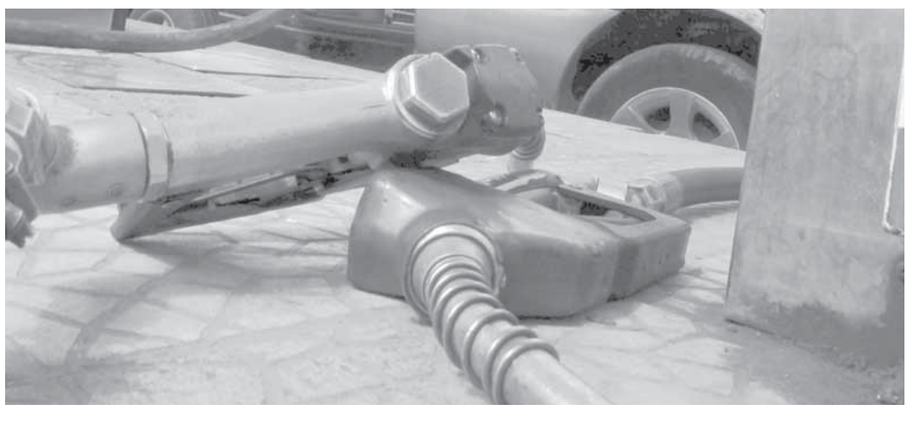

كشف مسؤول حكومي مطّلع لـ«الوطن» عن وجود تلاعب في توزيع مادة المازوت المخصصة للأفران السياحية في دمشق، حيث تحصل هذه المخابز بناءً على توجيهات رسمية على ٦٠٪ من احتياجاتها من المازوت عبر شركة سادكوب، واستقرت هذه النسبة مؤخراً عند ٥٠٪ من احتياجات هذه المخابز على حين اتضح مؤخراً ومع اشتداد الطلب على مادة المازوت واتساع السوق السوداء للمادة أن بعض المخابز لم تعد تحصل أبداً على مخصصاتها الأسبوعية مقابل حصول البعض على ٢٥٪ منها بدلاً من ٥٠٪ كما هو متفق عليه.

وأوضح المسؤول الحكومي أن حالة التلاعب هي في حلقة التوزيع، أي إن عدد من السيارات المكلفة إيصال المادة تقوم ببيعها في السوق بسعر مرتفع وعدم إيصالها إلى الأفران السياحية.

وباتصال «الوطن» مع رئيس جمعية الخبازين في دمشق محجوب السقا، أكد أن عدد الأفران السياحية المرخصة في دمشق يصل إلى قرابة ١٥٠ فرناً وأن هناك عدداً من الأفران تعمل من دون استكمال أوراق تراخيصها المطلوبة وأن معظم هذه الأفران تعاني عدم حصولها على مخصصاتها المتفق عليها بنسبة ٥٠٪ وهو الأمر الذي ترتب عليه توقف العديد منها على العمل أو عملها بشكل جزئي على حين ذهب البعض منها لزيادة أسعاره بشكل مخالف لينسجم مع زيادة التكلفة الآنية من شراء مادة المازوت من الأسواق السوداء.

وعن الإجراءات التي قامت بها الجمعية بيّن السقا أنه تم التواصل مع مدير تموين دمشق الذي فضل عدم التدخل بالموضوع وأن الجمعية تقوم بالتواصل مع مدير المحروقات ومع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لمعرفة أين الخلل ومحاسبة المتلاعبين بالمخصصات والاتجار بها في السوق. مؤكداً أن هناك توجهاً لدعم المخابز السياحية بشكل متواز مع الأفران التموينية التي تستفيد من دعم حكومي أكبر لتكون المخابز السياحية رديفاً للمخابز الحكومية والتموينية في تأمين احتياجات المواطنين من العديد من المواد وأهمها الخبز والكعك وغيره.

وعن احتياجات المخبر من مادة المازوت أوضح أن لكل مخبز طاقة إنتاجية تختلف عن المخبز الآخر وبناء عليه يتم تقدير احتياجاته من مادة المازوت وأن تقدير كميات المازوت تم بحثها وتقديرها بحيث تكون مساوية للحاجة الفعلية، مبيناً أن هناك بعض المخابز تمتلك أكثر من ٦ خطوط إنتاج وهي تعمل بما يعادل ١٠ مخابز سياحية وتصل مخصصات هذه الأفران إلى نحو ٥ آلاف طن شهرياً من مادة المازوت على حين تنخفض المخصصات لدى أفران أخرى إلى أكثر من ذلك بكثير، وتأتي هذه الحالة من التلاعب في ظل حالة الطلب العالية على مادة المازوت مع حالة قلة توفر المادة وارتفاع أسعارها في السوق السوداء إلى نحو ٣ أضعاف سعرها النظامي في محطات الوقود.

خطة لتأمين ٨ مجموعات توليد كهرباء للشيخ نجار الصناعية

عجان لـ«الوطن»: توفر حوالى ٤٠٪ من استهلاك مادة المازوت

علي محمود سليمان

كشف مدير المدينة الصناعية في الشيخ نجار بمحافظة حلب حازم عجان عن قرب الانتهاء من إعداد دفتر الشروط لاستقدام عروض مجموعات توليد طاقة كهربائية للمدينة الصناعية.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح عجان أن المجموعات ستكون باستطاعة إجمالية ٢٨ ميغا واط ساعي، وبعدد ٨ مجموعات ويتم العمل على دفتر الشروط بالتنسيق مع وزارتي الإدارة المحلية والكهرباء، مع وضع جدول زمني لتنفيذ الخطة بحوالي ٣ أشهر، ولكن الأمر يرتبط بإجراءات التعاقد على حسب العروض التي ستتقدم ومطابقتها للشروط، لافتاً إلى أن هذه الدراسة وضعت على أساس توفير ٤٠٪ من استهلاك مادة المازوت، حيث ستكون المجموعات قادرة على تشغيل جميع المنشآت الصناعية العاملة حالياً ضمن المدينة، حيث إن المجموعات الثماني ستحتاج لكمية أقل من المازوت، وستوفر في الاستهلاك فبدلاً من هدر كمية من المازوت لتشغيل عدد كبير من المولدات الصغيرة باستطاعات منخفضة، سنقوم بتشغيل ٨ مجموعات كبيرة باستطاعة إجمالية توفر حوالى ٤٠٪ من استهلاك المادة ليتم الاستفادة من هذا التوفير لمصلحة فعاليات أهم، إضافة إلى التوفير على المنشآت الصناعية بما يتعلق بصيانة المولدات، حيث يعاني الصناعيون من كثرة صيانة المولدات في ظل تشغيلها لفترات طويلة، لأن غالبية الطلبات التي تقدم من الصناعيين تتمحور حول تأمين حوامل الطاقة لتشغيل منشآتهم الصناعية.

كما يتم العمل حالياً على خط الكهرباء ٢٣٠ ك.ف على طريق حماة– أثرياء خناصر وصولاً إلى حلب وسيكون خطاً آمناً يوفر كمية كبيرة من الكهرباء لمحافظة حلب والمدينة الصناعية، وتقوم ورش وزارة الكهرباء في صيانته وإعادة تأهيله ويتوقع تشغيله خلال فترة قريبة.

وأوضح عجان أنه لم يتقدم أي صناعي في المدينة الصناعية بطلب لاستيراد مادة المازوت بعد صدور قرار السماح للصناعيين باستيراد المادة، معيداً السبب إلى عودة تأمين الكميات المطلوبة عن طريق شركة محروقات سادكوب حيث يتم تأمين حوالي ٦٠ ألف ليتر مازوت يومياً وهي تشكل نسبة جيدة من الكميات المطلوبة والتي تصل إلى حوالى ١٠٠ ألف ليتر يومياً.

وأشار مدير الشيخ نجار الصناعية إلى أن العدد الإجمالي من المنشآت الصناعية المنتجة حالياً يصل إلى ٤٥٠ معملاً، حيث يوجد ٣٥٠ منشأة صناعية تعمل بشكل كامل إضافة إلى ١٠٠ منشأة صناعية تعمل بشكل متقطع، وهي تشكل حوالى ٤٠٪ من عدد المنشآت الصناعية الموجودة في الشيخ نجار، مع الإشارة إلى استمرار العمل في إعادة تأهيل عدد من المنشآت الصناعية التي وصلت عمليات الترميم فيها إلى مراحل متقدمة.